الطريق الوعر الى الحقيقة

طرحت مجموعة الاستنتاجات التي توصل اليها "مرون بنفنستي" نائب رئيس بلدية تيدي كوليك سابقا حول مستقبل المناطق المحتلة عددا من النقاط الجديرة بالمناقشة ، كما لوحظ الاهتمام الكبير الذي اثارته لدى الاوساط الاسرائيلية والتقييمات التي حاز عليها.

يقول "بنفنستي" ان سياسة الليكود في السنوات السبعة الماضية خلقت واقعا جديدا يهدف الى ضم المناطق المحتلة، وينتقد بنفنستي هذه الاجراءات ويطالب "الحمائم" بالحذر من هذا المخطط منطلقا في ذلك كله من خوفه ان يصبح ٣٥ في المئة من سكان الدولة غير يهود وبالتالي تفقد اسرائيل صفتها كوطن قومي لليهود وهذا عند بنفنستي مكمن الخطر.

ولعلنا في نفس الوقت نقره فيما ذهب اليه حول موقف الولايات المتحدة التي اخذت اوساط واسعة فيها تنظر الى القضية الفلسطينية وكانها قضية اسرائيلية داخلية اذ لا يتوقع ان تقوم بفرض حل على اسرائيل ابدا.

اما فيما ذهب اليه من ان غوش امونم قد استنفذت طاقتها فاننا على ثقة بان المستقبل لا يحمل للاستيطان الا الفشل والتقهقر.

وبعتقد بنفنستي انهلم يعد بالامكان تغيير الواقع الذي استجد منذ سنة ١٩٧٧ ولا يمكن الرجوع بالوضع القائم الى الوراء وتتوصل الى ضرورة تغليص صلاحية الحكام العسكريين في المناطق المحتلة في مجال سن القوانين واقترح ان تمر كافة القوانين والتشريعات التي يصدرها هؤلاء على لجنة خاصة بذلك في الكنيست لاقرارها، كما ينادي بان تشمل "خبرات" القوانين الموضوعة العرب واليهود على السواء.

ماذا بعد ؟؟ ان النتيجة المختصرة التي يقتنع بها بنفنستي هي ان الخيار الفلسطيني ليس ممكنا وذلك لعدم توفر قوى جادة في اسرائيل على حد قوله تتبنى ذلك ويخشى ان يأتي اليوم الذي سيطالب فيه اهل المناطق المحتلة ضمهم الى اسرائيل من اجل التمتع بحقوق متساوية.

ويبدو في تقريره انه على ثقة بعدم وجود اية عوامل في هذه المنطقة من العالم لها اي تاثير على سير الاحداث فيها سوى الحكومات الاسرائيلية والعناصر الساسة الاسرائيلية المختلفة ، وهو لا ياخذ في حسابه ان الوضع العالمي في هذه المنطقة بتاثر بالمستجدات وموازين القوى العالمية والتفاعل في الجبهات الداخلية الذي سيغلب هذه الموازين لصالح حركة التحرر العربية والفلسطينية خاصة.

ولفت النظر اثنان من ردود الفعل المختلفة احدهما لعضو الكنيست عن التجمع (موسي سربد) والذي يعتبر من "الحمائم" اذ يقلل فيه من القيمة الساسة لعدد المستوطنين المتواجدين حاليا في الارض المحتلة (٢٧ الف باستثناء منطقة القدس) ويرى ان هذه النسبة التي لا تشكل اكثر من ٣ في المئة من عدد السكان لا يمكن ان تكون حجر عثرة في سبيل التفاوض والحل السياسي في المستقبل.

ورد الفعل الثاني هو "لالياهو بن اليسار من "الليكود" "رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست والذي اثنى على استنتاج بنفنستي العلمي بان الليكود يسعى لضم المناطق المحتلة وايد ذلك بحماس الا انه رفض اعتبار المستوطنات سببا في فشل ايجاد حل للقضية الفلسطينية وحمل مسؤولية ذلك لوجود "امة عربية فلسطينية" وترك استنتاج الحل الذي يراه لفهم القارئ اللبيب.

وختاما فان هذه الدراسة تؤكد قناعات توصل اليها شمعنا منذ زمن تتلخص في ان ادعاء السلطات الاسرائيلية برغبتها في السلام ما هو الا موضوع للاستهلاك الاعلامي وتؤكد ايضا ان التكتل والتجمع شركان في ما اقترفاه من مآثم بحق شعبنا وان كليهما ببساطة لا يؤيدان اسط الحقوق الفلسطينية المتمثلة في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وانه في الوقت الذي يعلن فيه الليكود بصراحة رغبته في ابتلاع الارض المحتلة ويضع اللوم في تعثر ايجاد حل للقضية على وجود شعب فلسطيني !! فان المعراخ يحاول بمناورات التنازل التجميلية اشراك الشرطة الاردنية في قمع طموحات الشعب الفلسطيني والحفاظ على امن اسرائيل بينما تحقق السلطات الاسرائيلية بذلك تربعها باطمئنان على الضفة والقطاع

تأسف لوفاة الزعيم السياسي بقائم رئيس الحزب الشيوعي الاسباني ، ظاهرة فذة من المقاومة

المحامون العاملون في المناطق المحتلة يصلبون
بإلغاء الأوامر العسكرية وتشكيل لجنة حيادية للتحقيق بأوضاع القضاء

اصدرت الهيئة العامة للجنة المحامين العرب اثر اجتماعها الاخير الذي عقد بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٣ بيانا اوضحت فيه موقفها بالنسبة لما تناقلته وسائل الاعلام حول الوضع القانوني والقضائي في المناطق المحتلة ، وقد ارسلت نسخا عن البيان الى المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية وضابط شؤون العدلية في الضفة الغربية وللقضاة.

وقد اكد البيان على ما يلي :

١) ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي دابت على تغيير الوضع القانوني في المناطق المحتلة باصدار الاوامر العسكرية المتتالية والتي من شان بعضها انتزاع وسلب اختصاصات المحاكم النظامية (العربية) واعطائها الى لجان عسكرية ومن شان بعضها الاخر تغيير القوانين السارية المفعول قبل وقوع الاحتلال واحلال قوانين اسرائيلية محلها الامر المخالف للقانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لا سيما اتفاقية جنيف.

٢) ان سلطات الاحتلال لم تلتفت الى المطالب المشروعة التي تقدم بها المحامون العرب في عدة مناسبات وكان من بين المطالب تحسين الجهاز القضائي واوضاعه، الامر الذي ادى الى تردي الاوضاع القانونية والقضائية.

٣) ان الهيئة العامة للجنة المحامين العرب، تطالب بتشكيل لجنة تحقيق حيادية تتولى اجراء التحقيق في الاوضاع المتردية : الادارية والثقافية والقانون والقضائية على ان تلتزم باحكام القوانين التي كانت سارية المفعول قبل وقوع الاحتلال. وكذلك بالقانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وان تكفل الحماية والضمانات لمن يدلي بشهادته امامها.

٤) ان الاوضاع الادارية والقضائية والثقافية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن الاوضاع القانونية، اذ ان تردي الاوضاع القانونية يؤدي حتما الى تردي الاوضاع القضائية وخلافها.

وبناء على ذلك فان الهيئة العامة للجنة المحامين العرب تطالب بالغاء كافة الاوامر العسكرية التي تتعارض مع القوانين التي كانت سارية المفعول قبل وقوع الاحتلال .ومع القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقات الدولية وذلك كخطوة اولى لوضع حد لتردي الاوضاع القانونية والقضائية

٥) ان سياسة سلطات الاحتلال الرامية لتهويد الاراضي العربية وتفريغها من اصحابها الشرعيين تمهيدا لتصفية شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية تجد من خلال الاوضاع القانونية والقضائية الراهنة والتي هي من صنع سلطات الاحتلال لها مدخلا واسعا لتحقيق سياستها المذكورة.

وان الهيئة العامة للجنة المحامين العرب تدين هذه السياسة وتدحض كافة اشكال التعاون معها وتطالب المؤسسات القانونية والدولية في العالم مساندة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة.

٦) ان المحامين يشكلون الدعامة الاساسية والقانونية لكل تحرك ينشد ارساء نظام قضائي عادل. وان سلطات الاحتلال برفضها الاعتراف بالتجمع القانوني المهني الذي يضم المحامين في الضفة الغربية بما فيها القدس العربية والمتمثل بلجنة المحامين العرب لدليل قوي وقاطع عن نيتها المبيتة الهادفة هدم الدعامة الاساسية للكيان القانوني والقضائي في المناطق المحتلة.

٧) ان الهيئة العامة للجنة المحامين العرب تعلن رفضها المطلق لمحاولة السلطات المحتلة تشكيل مجلس تاديبي للمحامين بتعيين اعضائه من موظفي السلطة المحتلة ومن بعض القضاة والمحامين الامر المخالف للدستور والانظمة والقوانين وتعتبره تدخلا في حرية المواطنين في ممارسة مهنهم واعمالهم حيث ان سلطة التاديب منوطة فقط بالمجلس التاديبي الذي يتم تشكيله وفقا لقانون نقابة المحامين الاردنية ساري المفعول.

وانها تحذر من الاستمرار في هذه المحاولة والتي سيقف المحامون هائلا دون تنفيذها بكافة الوسائل والاجراءات وان هذه المحاولة بتوقيتها الحالي ما هي الاوسيلة لجات اليها السلطة المحتلة قاصدة تغطية العيوب ورتق الثقوب بعد ان اتسع الخرق على الراتق.

ممنوع الدخول ..! مسموح الدخول !

منعت السلطات الاردنية ، في الاسبوع الماضي ، عائلة الزميل بشير البرغوثي المكونة من زوجته وثلاثة اطفال من دخول الاراضي الاردنية . وادعت سلطات الجسر ان ذلك تم بناء على "اوامر من فوق" !

وبعد خمسة ايام تلقت العائلة اشعارا بواسطة احد اقاربها بان تلك السلطات عادت عن قرارها السابق.

هذا ومن الجدير بالذكر ان منع دخول الاردن قد طبق على اعداد متزايدة من الشخصيات العاملة في الحقل العام. ولكنها المرة الاولى التي تطبق فيها "عقوبة جماعية" على عائلة كاملة انتقاما من احد افرادها.

إعتراضات ومصادرات جديدة

تقدم عدد من الملاكين في قريتي بيت ليد وسفارين ومجلس قروي بيت ليد ولجنة قرية سفارين باعتراضات الى دائرة التنظيم في نابلس على شق طريق بين مستوطنة "عنبب" التي اقيمت على اراضي بيت ليد وقرية كور الامر الذي يلحق اضرارا كبيرة باراضي القريتين.

وبموجب مخطط الطريق ستمر بمحاذاة بيوت قرية سفارين من الجهة الغربية، ومعنى ذلك منع اهالي القرية من انشاء اي بناء جديد في تلك الجهة.

والجدير بالذكر ان السلطات قررت في العام الماضي مصادرة الاف الدونمات من اراضي قريتي بيت ليد وسفارين والقرى المجاورة والتي ما زالت قضيتها تنتظر البت من المحكمة الاسرائيلية العليا.

ومن جهة اخرى، ابلغ نائب الحاكم الاداري العسكري لمنطقة طولكرم اهالي قريتي كفر اللبد وشوفة بقرار مصادرة ١٢٠٠ دونم من الاراضي الواقعة في وادي نمر وخلة الطاقة ويقع هذين الموقعين في الاراضي الواقعة بين القريتين.

وكانت السلطات العسكرية قد قررت مصادرة اكثر من الفي دونم من اراضي شوفة في عام ١٩٨٣.

البقية ص ١١